# انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي

# على اقتصادات الدول المتلقية:

# دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني

**د. نواف أبو شمالة**

API/WPS 1401

**عنوان المراسلة:**

د. نواف أبو شمالة، المعهد العربي للتخطيط، ص.ب 5834 الصفاة 13059 الكويت،
تليفون: 24843130(965) ، فاكس: 24842935(965)، البريد الالكتروني : nawaf@api.org.kw

# "انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على اقتصادات الدول المتلقية – دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني"

نواف أبو شمالة

## ملخص

تقوم الدراسة بالتصدي بالمعالجة والتحليل والتقييم لانعكاسات المساعدات الإنمائية الرسمية وفعالية دورها على الهياكل الاقتصادية والقدرات الذاتية للدول المستفيدة. وذلك من خلال دراسة تطبيقية لحالة الاقتصاد الفلسطيني، كنموذج للاقتصاد النامي الذي يواجه العديد من الاختلالات في هياكله الاقتصادية، إضافة لكونه احد اكبر متلقي المساعدات الإنمائية خلال العقدين الماضيين. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الأثر السلبي لتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

# The Implications of Official Development Assistance(ODA) on the Recipient Economies - Case Study - Palestinian Economy

## Abstract

This study aims to recognize and evaluate the effectiveness of the “ODA” on the recipient countries, which is often suffering from a shortage of its capital accumulation, and facing a Deeping imbalance in its economic structures. Using the Palestinian economy as an empirical case study for the recipient developing countries, and also as a one of the largest recipients ODA, especially during the last two decades.Where the study has found that, there is a different reflections of the “ODA” on the recipient economies, and there was a negative impact of the ODA on the structures and capabilities of the Palestinian economy.

## تمهيد:

استحوذت قضية تدفقات المساعدات الدولية – التمويل الإنمائي الدولي – على اهتمام طائفة واسعة من الباحثين على كلا المستويين الاقتصادي والسياسي، وهو ما رصده التأصيل الفكري والتطبيقي منذ منتصف القرن الماضي.

وقد اصطلح أن يطلق على هذا النمط من التمويل الدولي مسميات عدة أهمها:- (المساعدات الدولية أو المساعدات الإنمائية الرسمية، أو المساعدات الميسرة ، أو المعونات الأجنبية)، حيث يعتمد البنك الدولي والعديد من المؤسسات الإنمائية الدولية مصطلح المساعدات الإنمائية الرسمية Official Development Assistance-ODA للتدليل على تلك التدفقات التمويلية.

ورغم أن تلك المساعدات هي بحد ذاتها صورة من صور التداخل في العلاقات الخارجية الدولية، إلا أن الفكر الاقتصادي والممارسة التطبيقية قد خصصا لها اهتماما قائما بذاته، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى أمرين أساسيين وهما السمات الاقتصادية الخاصة التي تميز تلك التدفقات مقارنة بباقي أشكال التدفقات المالية الدولية الخاصة والعامة، إضافة إلى وجود مستويات عالية من المشروطية Conditionality الاقتصادية أو السياسية ترتبط بتلك التدفقات مقارنة بباقي أشكال التدفقات الدولية.

وفي هذا الإطار يقوم هذا البحث بالتصدي بالمعالجة والتحليل لانعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على الدول المستفيدة/المتلقية(النامية)، ومدى مساهمة تلك المساعدات في تدعيم وتطوير الهياكل الاقتصادية والقدرات الذاتية لتلك الدول.

وقد استقرت الدراسة على دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني كنموذج تطبيقي لرصد وتقييم مدى فعالية تلك التدفقات الإنمائية.

وذلك لعدة أهمها كونه أساسا اقتصادا ناميا، وهو احد اكبر متلقي المساعدات الدولية الإنمائية على مستوى الدول النامية عامة والعربية خاصة خلال العقدين الماضيين، وذلك وفقا للأهمية النسبية لتلك المساعدات الإنمائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو لمتوسط نصيب الفرد منها.

حيث بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات الدولية ODA لفترة الدراسة (1994 – 2012) نحو 382.4 دولار/فرد، وهو ما يمثل أضعاف ما بلغه هذا المتوسط إقليميا وعالميا.

هذا علاوة على حداثة واستمرارية التجربة، وارتباط الجانب الأكبر لبرامج المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني –كما خطط لها – ببرامج محددة لإعادة التأهيل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار ستقوم الدراسة على المحاور التالية:-

- المساعدات الدولية (ODA) : المفهوم – الأطر – المشروطية.
- اثر المساعدات الدولية (ODA) على الدول المتلقية في الفكر الاقتصادي والممارسة التطبيقية.
- دراسة حالة : المساعدات الدولية (ODA) المقدمة للاقتصاد الفلسطيني .
- تقدير تأثيرات وانعكاسات المساعدات الدولية (ODA) على الاقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية.
- فعالية المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني في ضوء النظرية الاقتصادية والحسابات القومية.
- مع انتهاء الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

## أولا : "المساعدات الدولية(ODA) : المفهوم – الأطر – المشروطية":

تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA – Official development assistance)، أداة من أدوات التمويل الدولي الرسمي ، ويعود ظهورها الأول إلى منتصف القرن الماضي، مواكبة مع المشروع الأمريكي لتنفيذ برنامج مارشال التنموي لإعادة تأهيل ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وذلك سعيا لتدعيم سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت لمحاصرة ومنع امتداد الايدولوجيا الشيوعية (جاد 1997)، (A. George M . Guss .1987)

حيث مثل هذا البرنامج نموذجا مكتملا للدور الفاعل للمساعدات الدولية في دفع وتطوير التشابكات القطاعية والتعميق الرأسمالي، لدفع قدرات الإنتاج ومستويات الإنتاجية في الدول المتلقية. (Clark P , 1992: 189)

ومنذ ذلك الحين فقد تتابع تأسيس اطر وعلاقات أكثر تنوعا وتعقيدا للتعامل مع قضية المساعدات الدولية .

### مفهوم المساعدات الدولية:

يواجه هذا المفهوم الدولي "للمساعدات"، اختلافا في الدلالة بين الدول المتلقية/المستفيدة وبين الدول المانحة، وبين رؤية الأمم المتحدة (Clark P , 1992: 190-198 ) وذلك على النحو التالي:-

تميل الدول المتلقية (النامية) إلى قصر مفهوم المساعدات علي المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل التزاما لاحقاً يستحق الوفاء في صورة أو أخري .

بينما تميل الدول المقدمة (المتقدمة) إلى توسيع المفهوم ليشمل كافة التدفقات المالية للدول النامية بما في ذلك رؤوس الأموال والمنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير.

وقد اعتمدت لجنة تقديم المساعدات DAC التابعة لمنظمة التعاون الأوروبي OECD تعريفا خاصا بتلك المساعدات بأنها "تلك التدفقات التي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والرفاه العام للدول المتلقية، وبشروط تفضيلية مع وضوح لعنصر المنحة Grand Element في القروض المقدمة، بما لا يقل عن 25% من قيمة القرض، وبسعر خصم 10%.

أما الأمم المتحدة فلها تعريف خاص بالمساعدات، يقوم على أساس أنها تتضمن :- "كافة أشكال المنح الخالصة وصافي القروض طويلة الأجل الميسرة لغير الأغراض العسكرية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية" .

وبذلك يستبعد هذا التعريف الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة وائتمان التصدير، باعتبارهم تدفقات تنشأ في الأساس لصالح المستفيدين في الدول المقدمة/المانحة.

وان كان يرى البعض الآخر من الباحثين أن أي تدفق للتمويل للدول النامية (ميسر أو غير ميسر – استثماري أو إنمائي)، من شأنه دفع عجلة التنمية فيها حتى ولو كان تدفقا قصير الأجل.

كذلك يستبعد هذا التعريف ما تقدمه الهيئات غير الحكومية الوطنية أو الدولية من منح نقدية أو عينية، باعتبارها تدفقات غير رسمية، تندرج في إطار الأعمال الخيرية، بمعنى أنها ليست جزءا من سياسة دولية لتقديم المساعدات. (Krueger . 1993).

أما بالنسبة لاستبعاد المساعدات العسكرية من مفهوم المساعدات الدولية ، فذلك لكونها لا تنعكس مباشرة على حياة المواطنين في البلد المتلقي، بما لا يحقق انعكاساً مباشراً على عجلة التنمية الاقتصادية.

وان كان يرى فريق آخر من الباحثين أن المساعدات العسكرية تحقق فائدة للبلدان التي تتلقاها حيث تمكنها من توجيه قدر أكبر من مواردها المتاحة لتنمية الاقتصاد محلياً .

أما بالنسبة للقروض العامة الطويلة الأجل فالمعقول أن تحتسب الفوائد عليها بسعر السوق وفي هذه الحالة لا تدخل في عداد إطار المساعدات ، لكنها إن تميزت بمستويات واضحة من التيسير (عنصر المنحة)سواء عبر انخفاض سعر الفائدة أو طول فترتي السماح أو السداد، فهي تدخل في إطار التعريف السابق .

وقد قامت الدراسة بتبني التعريف الخاص بلجنة تقديم المساعدات DAC المنبثقة من الـ OECD، والذي يتطابق مع التعريف الخاص بالأمم المتحدة ، كأساس لرصد وتحليل الجوانب والتأثيرات الاقتصادية لذلك النمط من التدفقات الدولية.

## أطر تقديم المساعدات الدولية:

تقدم المساعدات الدولية إما عبر اطر /ترتيبات ثنائية Bilateral يتم تقديمها من دولة لأخرى، ضمن اطر حكومية رسمية (نموذج المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة لمختلف دول العالم) .

أو عبر اطر/ترتيبات متعددة Multilateral والذي يتم من خلال تقديم المساعدات من خلال المنظمات الدولية مثل لجنة مساعدات التنمية– DAC التابعة لمنظمة التعاون OECD، والتي تمثل التجمع الأكبر للدول المانحة على مستوى العالم، أو البنك الدولي ، أو صندوق النقد الدولي أو المؤسسات التنموية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، أو البنوك والصناديق الإقليمية التمويلية للتنمية.

( Anne O . Krueger , 1993: 47), (Anne O . Krueger & Vernon W . Ruttan , 1995: 32 –33)

كما يمكن تقديمها علي شكل فني Technical (إرسال خبراء – تقديم استشارات – إعداد دراسات – تأهيل وتدريب الكوادر) . لدعم القدرات الوطنية في مختلف المجالات التنموية، وبما يحفز من مستويات التوظيف الكفء لمواردها وثرواتها المتاحة. (Peter & Steven ,1998: 653 – 671)

## مشروطية المساعدات الدولية:

بالرغم من أن نشأة برامج المساعدات الإنمائية الرسمية Official Development Assistance كأحد أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية هي ظاهرة حديثة نسبيا، مقارنة بنشأة الدولة القومية وبداية عصر العلاقات الدولية. إلا أنها سرعان ما أثبتت كفاءتها كأداة فعالة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية (مقلد، 1991) .

كذلك فانه لا يختلف الباحثين في مجال المساعدات على عدم اقتصار أهدافها على الجوانب الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتلقية ، بل تمتد للأهداف السياسية، حيث يقيم البعض تلك المساعدات باعتبارها استجابة من الدول المانحة لإقامة مجتمع عالمي تخف فيه أسباب التوتر على المستوى الدولي، بينما يرى البعض (الأغلب) أن المساعدات الاقتصادية أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية تستخدمها الدول المانحة لتحقيق مصالحها الوطنية (فقط) . (George M, 1987: 44 – 64), (David H, 1990)

وهو ما اصطلح أن يطلق عليه مشروطية المساعدات (Conditionality) ، والتي تعني أن يكون تقديم المساعدات أو القروض الميسرة Soft Loans أو التسهيلات الائتمانية Credit Facilities المقدمة من الجهة المانحة مرتبطا بالتزام متلقي المساعدات Recipients بإجراءات أو تعديلات معينة يتم الاتفاق عليها مقدما سواء كانت هذه التعديلات اقتصادية أو سياسية (Olave ,1995) .

حيث تهدف المشروطية الاقتصادية Economic - Conditionality إلى إجراء تعديلات اقتصادية ، سواء كانت في السياسات الاقتصادية للدول المتلقية، أو ما يتعلق ببرامج التصحيح الهيكلي والتوجه نحو اقتصاديات السوق Macroeconomic - Conditionality أو ربط المساعدات بتمويل مشروعات أو قطاعات معينة Tied Aid، أو الاشتراط على الدول المستقبلة للمعونة إنفاق تخصيصات المساعدات داخل الدول المانحة على السلع والخدمات المتاحة داخلها أو فرض إجراء دراسات اقتصادية للمشروعات المقدمة في مكاتب خبرة داخل الدول المانحة إلى ما غير ذلك من وسائل الربط (Morrissey Oliver & Howard White, June 1996)، (عبله محمد الخواجة , 1988) .

وقد تبلورت صور المشروطية الدولية، وظهر المصطلح بشكل واضح ومحدد عبر تطور سياسات تقديم القروض والمساعدات من مؤسستي صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB، حيث اختص الصندوق فيما يعرف بـ مشروطية جانب الطلب، المتصلة ببرامج التثبيت الاقتصادي، بينما اختص البنك الدولي بـ مشروطية جانب العرض، المتصلة ببرامج التصحيح الهيكلي. (Carlsson & Köhlin, 1994),(Frank & Bairdin, 1995)

هذا إضافة للمشروطية المتقاطعة Cross Conditionality، التي تربط الاستفادة من أي مصدر من مصادر التمويل الدولي بمدى الالتزام بالمطالب والشروط التي تفرضها مصادر دولية أخرى للتمويل الإنمائي. (Oliver & White,1996)

وقد أضيف لتلك المشروطيات جيلا جديدا، قام على ربط تقديم المساعدات الدولية بانتهاج سياسات داعمة للإصلاحات السياسية وترويج قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والانتخابات الحرة وتشجيع عمل المنظمات غير الحكومية وحسن الحكم Good Governance . أو الانخراط في ترتيبات أمنية أو سلمية محددة. (Howard white , 1996: 953-955)

وفي إطار الأهمية النسبية العالية للمساعدات الدولية المقدمة عبر لجنة مساعدات التنمية "داك" ( DAC Development Assistance Committee)، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي تمثل أهم الأطر الدولية لتقديم المساعدات الدولية على مستوى العالم لضمها الدول المانحة الأساسية لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ، فقد افرد التقرير السنوي الصادر عن اللجنة عام 1995 ، مجموعة من المبررات والمنافع الأساسية التي يجب أن تحصل الدول المانحة على واحدة أو أكثر منها، عند قيامها بتقديم المساعدات الدولية والمتمثلة في المنافع التالية–

1. التأييد السياسي، بما في ذلك حشد الأصوات في الأمم المتحدة بما يحقق مصالح الدول المانحة.
2. ضمان التأييد العسكري، وذلك من خلال السماح للدولة المانحة بإنشاء قواعد عسكرية في الحدود السياسية للدولة المتلقية للمعونة .
3. زيادة الصادرات للدول المتلقية للمساعدات من خلال المساعدات المربوطة .
4. إعادة تشكيل المجتمعات والنظم السياسية وتعميق الانتماء للدول المانحة وسياساتها .
5. توفير المناخ المناسب للاستثمارات التي تقوم بها الدول المانحة في الدول المتلقية.
6. فتح أسواق الدول المتلقية أمام منتجات وخدمات الدول المانحة.

وكان التقرير الصادر عن اللجنة عام 1997 قد أضاف إلى تلك الأهداف (الأساسية ) مجموعة أهداف أخرى تعكس الجيل الجديد من المشروطيات، حيث أضافت الأبعاد المتصلة بـ (مساندة التحول إلى الديمقراطية – تنسيق المواقف السياسية ومراعاة حسن الحكم – دعم المجتمع المدني – دعم قضايا النوع والتمكين – تقوية قدرات المجتمع المحلي علي المشاركة في التنمية) .

ليتم بذلك مضاعفة مستويات الأعباء والاشتراطات الدولية للمساعدات الإنمائية التي يتم تقديمها من الدول المانحة ، بشكل أصبح أكثر تماسا بالتوازنات السياسية والمجتمعية القائمة داخل الدول المتلقية.

وتتمثل خطورة مثل هذه المشروطيات في إمكانية تأثيرها على كفاءة توظيف واستخدام وإدارة تلك المساعدات الدولية، بما قد يكون له في المحصلة نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للدول المتلقية!

**ثانيا: اثر المساعدات الدولية على الدول المتلقية في الفكر الاقتصادي والممارسة التطبيقية:**

يسعى هذا المحور إلى تبين مدى أهمية دور المساعدات الدولية في اقتصاديات الدول المتلقية، ومدى مساهمتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية والتنموية، استنادا للأطر الاقتصادية النظرية والتطبيقية.

حيث تتبلور الأهمية الاقتصادية للمساعدات الدولية في الفكر الاقتصادي في كونها تمثل تدعيما للموارد الرأسمالية في الدولة، بما يمثل دفعا وتفعيلا لمنظومة عوامل الإنتاج المتاحة، ومن ثم لمعدلات النمو والتوظف المتحقق في الدولة. (Rostow. W,1962 )

إضافة لدورها في تمكين الدول المتلقية التي تواجه عادة قصورا في مواردها الرأسمالية من تحقيق معدل الاستثمار الذي يتفق مع قدرتها الاستيعابية، وما تمتلكه من موارد طبيعية ومؤسسية وفنية وبشرية وتنظيمية إلى غير ذلك من مقومات متاحة في الدولة. (A. Lewis, 1954: 249), (Robert,1966: 94)وهي المقومات التي قد يحول ضعف القدرات الادخارية في الدولة إلى نقص توظيفها واستثمارها بالكفاءة والفعالية المطلوبة. . (Benjamin 1968: 151) .

وقد تطورت النماذج الاقتصادية المعنية برصد تأثيرات المساعدات الدولية على اقتصاديات الدول المتلقية ، كما تباينت فيما بينها في النظر إلى تدفقات تلك المساعدات .

وقد مثل النموذج المقترح بواسطة هارود– دومار .. R . F . Harrod And Domar's Model ، أساس لرصد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي، والذي ساد فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، والذي يقوم على عدد من الافتراضات أهمها ثبات معامل راس المال إلى الناتج ICOR ( Incremental Capital Output Ratio)، وعدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين التراكم الرأسمالي المحقق والاستثمار الفعلي (Bowels, Paul 1987)

لذلك فانه في ظل افتراض ثبات معامل راس المال فان التغير في التراكم الرأسمالي سواء من مصادر محلية أو أجنبية ( المساعدات الدولية ) يصبح هو المتغير المحدد للنمو الاقتصادي (جورج تايمانز,1997) .

النموذج .

$$\Delta Y / Y = MPS / ICOR = 1 / k \cdot \Delta K / Y$$

حيث :

$\Delta Y / Y$ معدل نمو الناتج القومي – MPS الميل الحدي للادخار – ICOR معامل رأس المال.

K مخزون راس المال – $\Delta K$ تمثل التغيير في المخزون الرأسمالي – k والتي تمثل معامل راس المال .

وتمثل هذه الصيغة إحدى الصور العديدة لنموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي، وهو يمثل أحد نماذج النمو الاقتصادي، الذي يحاول أن يحدد المسار الزمني للاستثمار المحقق للتوازن الاقتصادي في جميع الأوقات.

واهم ما يرتكز عليه نموذج هارود – دومار هو الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار ، ذلك الدور الذي يتمثل في أن زيادة الاستثمار تخلق من جهة طلبا فعالا باعتبار الاستثمار جزء من الإنفاق الكلى للمجتمع، ومن جهة أخرى فان الاستثمار يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي أي زيادة عرض السلع والخدمات وبذلك فان النموذج يبرز اثر التدفق الرأسمالي على العرض والطلب ممثلا في القدرة الإنتاجية من جانب Production Capacity إضافة للطلب الفعال Effective Demand .

من هنا فان زيادة الميل الحدي للادخار أي زيادة التدفقات المتاحة للاستثمار سواء من مصادر محلية او أجنبية تؤدى لزيادة معدل النمو أو انخفاض معامل راس المال بمعنى انخفاض عدد وحدات راس المال اللازمة لزيادة الناتج بمقدار الوحدة.

لذلك فانه في ظل افتراض ثبات معامل راس المال فان التغير في المخزون الرأسمالي (الاستثمار) يصبح هو المتغير المقيد للنمو الاقتصادي وتبرز أهمية المساعدات باعتبارها مصدر من مصادر زيادة التدفقات المتاحة للاستثمار بما يؤدى لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وقد تم استخدام هذا النموذج في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، من قبل العديد من الدول النامية باعتباره يوضح ببساطة كمية رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق معدل نمو مستهدف في ظل ثبات معامل راس المال ICOR

بعد ذلك تم تدعيم النظرة الايجابية لدور المساعدات الرسمية في التنمية الاقتصادية من خلال ظهور نموذج الفجوتين . (The Two Gaps Model)، الذي يقوم على تقدير الاحتياجات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تقدير قيمة العجز الموجود بين الصادرات والواردات فيما تسمى بفجوة التجارة ( Trade Gap ) من جانب وبين الادخار والاستثمار فيما تسمى بفجوة الادخار ( Saving Gap) من جانب .

من هنا فان المساعدات – طبقا لهذا النموذج – المتدفقة تعمل على استكمال العجز القائم في أي من الفجوتين سواء فجوة التجارة بالعمل على توفير القدرة الإستيرادية أو فجوة الادخار بالعمل على توفير التدفقات اللازمة للاستثمار( Chenery &Strout,1966) .

وقد استخدم هذا النموذج من قبل المانحين والبنك الدولي والهيئات الدولية والإقليمية المقدمة للمعونة لتقدير احتياجات التنمية في دول العالم الثالث من خلال تقدير قيم هذه الفجوات، حيث يوضح هذا النموذج أن النمو الاقتصادي، يكون مقيدا بالفجوة الأكثر اتساعا أو بالعنصر الأقل كثافة من الادخار أو الصادرات.

النموذج:

$$Y s , t = Mini ( S gap , T gap )$$

حيث : –

إجمالي الناتج القومي $Y s, t$ – فجوة الادخار $S gap$ – فجوة التجارة $T gap$

وبذلك تعمل المساعدات وتدفقاتها على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال:–

أ – استكمال الفجوة القائمة بين الادخار والاستثمار . هذا في حالة أن قصور الادخار هو المتغير المقيد لعملية النمو الاقتصادي

ب – استكمال الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات ، هذا في حالة أن قصور الصادرات هو المتغير المقيد لعملية النمو من حيث عدم كفايتها لتمويل الواردات اللازمة لإحراز النمو الاقتصادي بشقيها ( واردات سلع وسيطة ، واردات سلع رأسمالية ) ، وذلك كما تعبر المعادلة التالية:–

$$T gap = mini ( M I , M c )$$

حيث :

فجوة التجارة $T gap$ , واردات سلع وسيطة $M I$ , واردات سلع رأسمالية $M c$

وقد أكد Chenery على أن فجوة التجارة هي الفجوة الأكثر تقييدا لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما يعتبر نموذج الفجوتين ضمن الامتدادات الفكرية المؤيدة للأثر الإيجابي للمعونات الأجنبية على الاقتصاديات النامية من خلال قيامها باستكمال الفجوة المقيدة للنمو الاقتصادي مما يؤدى في النهاية للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي المضطرد Self Sustained Growth والاستغناء عن المساعدات الدولية تماما Sweder (1986) , (Howard ,July 1992) .

ثم تم لاحقا تطوير هذا النموذج من خلال إضافة فجوة "عجز الموازنة العامة"، باعتبارها قيدا ثالثا على عملية النمو .

فيما أصبح يعرف بـ "نموذج الثلاث فجوات. (Three Gap Model)" (Bacha, 1990), (Somlimano, 1990,1991), (Taylor, 1991, 1994) .

حيث يرى نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي مقيد بكل من جانبي العرض Supply والطلب Demand على السواء . (Howard, 1994) .

النموذج .

Y = mini ( Ys , Yd )

Y = mini ( S gap , T gap , F gap, Yd )

حيث :

الناتج القومي Y – فجوة الادخار Saving Gap – فجوة التجارة Trade Gap

فجوة الموازنة ( العجز الحكومي ) Fiscal Gap , العرض Y s , الطلب Y d

وتشير صياغة النموذج إلى أن النمو الاقتصادي ليس مقيدا فقط بجانب العرض ممثلا في فجوات الادخار والتجارة (للسلع الوسيطة والرأسمالية) والعجز الحكومي، بل يتقيد أيضا بجانب الطلب ، وبذلك يتضح دور المساعدات في دفع النمو الاقتصادي من خلال :– (Bacha , Edmar ;1990 )

1 – التأثير في الطلب الفعال ودفع الإنفاق الكلى عبر زيادة مستويات الإنفاق الاستثماري، الذي يؤدى بدوره من خلال عمل المضاعف -Multiplier -إلى زيادة الناتج القومي.

2 – استكمال فجوة الادخار المحلى القاصر عن تمويل الاستثمار المرغوب فيه، والذي يتماشى مع القدرة الاستيعابية الكلية للاقتصاد .

3 – استكمال الفجوة الاستيرادية للسلع الوسيطة والرأسمالية "Intermediate & Capita Goods"

4 – استكمال العجز القائم في الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي .

الأمر الذي يؤدى في النهاية إلى إزالة القيود Constraints القائمة على عملية النمو الاقتصادي.

كذلك يتضح من عرض نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي يكون مقيدا بأكثر الفجوات اتساعا، والتي تؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للطاقة المتاحة والمتوفرة فعليا من الموارد الأخرى Capacity-Utilization بمعنى انه لو كان النمو الاقتصادي مقيدا بصفة أساسية بقصور القدرة على استيراد السلع الرأسمالية مثلا فان هذا يؤدى إلى عدم الاستخدام الكامل للادخار المتاح لتحقيق الاستثمار المرجو، هذا بالإضافة إلى عدم استخدام الإيراد الحكومي المتاح لتحقيق الإنفاق الحكومي الاستثماري المرجو وهكذا . (Howard, October 1992) .

واستمرت الجهود البحثية والتطبيقية حتى اقترح حريفن نموذجه للأثر السلبي لتدفقات المساعدات الدولية على اقتصاديات الدول المتلقية. نموذج جريفن . Keith – Griffin Model .

حيث ارتبط الأثر السلبي للمساعدات الإنمائية على الاقتصاد القومي، ارتباطا مباشرا بجهود جريفن البحثية في هذا المجال، الذي اعتمد على تطوير دالة الاستهلاك، كون الاستهلاك دالة في مستوى الدخل[Y] ، وعند تدفق المساعدات فإنها تؤدى تلقائيا إلى زيادة الدخل القومي لتصبح قيمته [Y+A] .

النموذج:

$$S / Y = (1 - t) - \delta\, 1/Y - t\, A/Y$$

حيث:-

(Y) الدخل . ( t ) الميل الحدي للاستهلاك . ( $\delta$ ) ثابت.

(S ) الادخار , ( A ) المساعدات .

وبذلك يظهر النموذج أن نسبة المساعدات إلى الدخل القومي تتناسب عكسيا مع نسبة الادخار المحلى إلى الناتج القومي، بمعنى انه كلما زادت نسبة المساعدات إلى الناتج A/Y كلما انخفضت نسبة الادخار المحلى إلى الناتج S / Y

وعليه فقد توصل جريفن إلى أن المساعدات لا تعمل على استكمال الادخار المحلى كما أشار دومار، وشنرى، وباشا وآخرون، بل تحل محله كما أشارت تقديراته. ( Griffin ,1970)

كذلك توصل جريفن في أبحاثه التطبيقية حول اثر المساعدات الدولية وتدفقاتها على الدول المتلقية، إلى انه إضافة للأثر السلبي لتلك المساعدات على الادخار المحلى، فإنها تؤدى إلى تدهور إنتاجية راس المال وان الاستثمارات الممولة عن طريق الموارد المحلية تكون ذات إنتاجية أعلى من الاستثمارات الممولة عن طريق المساعدات.

حيث أوضح جريفن أن هيكل المساعدات المقدمة من الدول والهيئات المانحة في معظمه ذو توجه استهلاكي، وان المشروعات ذات الطابع الإنتاجي تحتل نسبة قليلة من إجمالي قيمة المساعدات الممنوحة مما ينعكس تلقائيا على معامل راس المال – والذي يعبر عن نسبة راس المال للناتج ICOR – نتيجة حدوث زيادة في التدفقات الخاصة بالمساعدات دون حدوث زيادة في معدلات الإنتاج.

وبذلك توصل جريفن لوجود علاقة تتسم بالسلبية بين تدفق المساعدات و ICOR ويرجع وجود هذه العلاقة في تحليله لعدة أسباب أهمها ، تقديم المانحين مساعداتهم لأغراض سياسية وتجاهل الاحتياجات الفعلية

للدول المتلقية، وكذلك توجه المانحين نحو تمويل الأنشطة غير الإنتاجية على حساب نظيرتها الإنتاجية، إضافة إلى تفضيل المانحين احتكار إدارة المساعدات على مدى واسع بشكل يضر بالكفاءة والفعالية. (Griffin & Enos ,1970).

**ثالثا: "دراسة تطبيقية : المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 202:**

يفرض استعراض حالة الاقتصاد الفلسطيني كنموذج وكحالة تطبيقية لدراسة تأثيرات تدفقات المساعدات الدولية، على الهياكل الاقتصادية والقدرات الذاتية للدول المستفيدة/المتلقية، التعرف بداية على خصوصيته القانونية والسياسية، ومؤشرات أداءه وسماته العامة والخاصة ، التي تمثل الإطار العام الذي تتدفق فيه المساعدات الدولية وتتحدد عبره طبيعة آليات العمل وقنوات التأثير المتبادلة بين الظواهر والمؤشرات المتعددة في الاقتصاد الفلسطيني.

**(1) الاقتصاد الفلسطيني : الولاية والاطار : القانوني والسياسي والاقتصادي**

منذ العام 1967 والأراضي الفلسطينية تقع تحت الاحتلال العسكري المباشر لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، ضمن إقليمين جغرافيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يفصل بينهما جزءا من الأراضي الفلسطينية التي سبق احتلالها عام 1948 .

وفي عام 1993 قامت منظمة التحرير الفلسطينية – القيادة الممثلة للشعب الفلسطيني، بتوقيع اتفاق لتسوية النزاع مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فيما عرف بـ (اوسلو1 ، إعلان المبادئ) .

والذي تمثلت أهم محاوره في إنشاء مناطق للحكم الذاتي الفلسطيني في أجزاء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 (غزة – أريحا أولا)، على أن تمتد هذه المناطق لباقي مناطق الضفة الغربية بعد ذلك، مع بدء التفاوض في قضايا الوضع الدائم بعد عامين من ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي (المرحلة الانتقالية)، إنتهاءا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، الذي كان مقررا له 4 مايو 1999 .

وقد حدد هذا الاتفاق سلطات وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي بمستويات ثلاثة هي (أ) ، (ب) ، (ج)، حيث تمتلك السلطة الفلسطينية كامل الصلاحيات الإدارية والأمنية والقانونية في المناطق (أ) وبشكل جزئي في المناطق (ب)، مع عدم امتلاكها أي صلاحيات(قانونية أو أمنية) في المناطق(ج) .

علما بان المناطق (ج) تمثل نحو 40% من مساحة الأراضي الفلسطينية، وهي كذلك الأكثر تميزا في مجال الموارد الزراعية والمائية، وقد كان مقررا السيادة الفلسطينية الكاملة على تلك الأراضي كما سبقت الإشارة في 4 مايو 1999 ، وهو الأمر الذي لم يتحقق (البنك الدولي 2007) .

بل إن مساحة الأراضي التي أصبحت خارج السيطرة الفلسطينية أصبحت تمثل نحو 60% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة للسيطرة وللاستيلاء الإسرائيلي على مساحات إضافية من تلك الأراضي لدواعي ومبررات أمنية او عسكرية. (ابوشمالة 2012)

وقد تلي اتفاق المبادئ عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المحددة للصلاحيات والمسئوليات، وأهمها بروتوكول باريس اقتصادي الذي وقع في ابريل 1994، الذي تم فيه توضيح وتحديد وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين مناطق الحكم الذاتي من جانب والعالم الخارجي وإسرائيل من جانب آخر، والذي أدى في المحصلة إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على المعابر الحدودية الفلسطينية، وتطبيق الغلاف الجمركي الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية.

وكانت السلطة الفلسطينية قد باشرت ولايتها في 17 مايو 1994، وفي إطار تدعيم نتائج هذه التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، شرع المجتمع الدولي من خلال أطره الثنائية والمتعددة بإقرار حزم من المساعدات الدولية لتمويل تأسيس سلطة الحكم الذاتي ومؤسساتها، وتأسيس بني أساسية وإنتاجية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، بعد تدهورها البالغ بفعل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ يونيو 1967 .

وكان أول هذه البرامج ما نتج عن "المؤتمر الدولي لتقديم العون للشعب الفلسطيني" في واشنطن بتاريخ 1 أكتوبر 1993 (William B ,1993)، ثم تتابعت من بعده المؤتمرات الدولية في واشنطن وباريس وشرم الشيخ وغيرهم، والتي تنتهي بتجديد الالتزام والتعهد الدولي بالاستمرار في تقديم تلك المساعدات.

## (2) الاقتصاد الفلسطيني : السمات والمؤشرات العامة

اتسم الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصادا صغير الحجم سواء، طبقا لمعياري عدد السكان، والقوة الشرائية، حيث بلغ عدد السكان الفلسطينيين نحو 4.3 مليون نسمة عام 2012، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 2500 دولار لنفس العام.

ومن المعلوم أن صغر السوق المحلي يدفع الاقتصاد ومؤسساته للعمل دون مستويات الكفاءة الإنتاجية، خاصة حين يتزامن هذا مع قيود خارجية لإعاقة تصريف فائض الإنتاج.

وهو كذلك اقتصاد منفتح على الخارج، حيث أدى صغر حجم السوق المحلي من جانب، إضافة للتحديات المرتبطة بتطور طبيعة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على النشاط الاقتصادي الكامل سواء للأفراد أو للمنتجات أو لمستلزمات الإنتاج في الأراضي الفلسطينية ، إلى قصور عمليات الإنتاج المحلي ومن ثم دفع الاقتصاد الفلسطيني للتوجه إلى الخارج (بخاصة على الاقتصاد الإسرائيلي) وذلك بشكل غير مدروس، لتلبية متطلبات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية بشكل أساسي، أو لتصريف الفاض المحقق المقتصر تقريبا على السلع والمنتجات الزراعية.

وتشير البيانات لبلوغ إجمالي حجم التجارة للاقتصاد الفلسطيني لعدة سنوات ما يفوق قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسطها للفترة محل الدراسة أكثر من 80%، معظمها مع الاقتصاد الإسرائيلي (وبما متوسطه 85%)، وذلك نتيجة الغلاف الجمركي الموحد الذي فرضته إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني بشكل إجباري منذ احتلال عام 1967، ثم فرضته بشكل تعاقدي بموجب اتفاق/بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994 . (جدول 1)

كما يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من الاختلالات الهيكلية التي ورث معظمها من تداعيات سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أضيف بعضها بعد بدء ممارسة السلطة الفلسطينية وتدفق المساعدات الدولية عام 1994 . (أبوشمالة 2006) .

حيث تتسم البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني بالاختلال الواضح فاستنادا للبيانات المدرجة في الجدول التالي، فقد بلغ متوسط نسبة الاستهلاك الكلي للناتج نحو 125.6%، كما بلغت نسبة العجز في الموازنة الجارية للناتج نحو 8.9%، مع بلوغ هذا المتوسط لنسبة العجز التجاري للناتج نحو 54.9% وذلك كمتوسط لسنوات الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (1) : مؤشرات تنموية متنوعة للاقتصاد الفلسطيني لسنوات الفترة 1994 – 2012

| العام | الناتج المحلي – مليون $ | نصيب الفرد من GDP | المساعدات للناتج | العجز التجاري للناتج | الاستثمار الكلي للناتج | الاستهلاك الكلي للناتج | الصادرات /للواردات | الإيرادات الجارية/للنفقات الجارية للموازنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | 2828 | 1195.32 | 16.68 | 52.51 | 20.47 | 121 | 26.11 | 90.48 |
| 1995 | 3220 | 1301.23 | 15.96 | 48.29 | 18.29 | 116.68 | 34.13 | 95.46 |
| 1996 | 3361 | 1298.84 | 16.43 | 57.32 | 17.82 | 120.59 | 30.83 | 96.42 |
| 1997 | 3701 | 1367.54 | 16.56 | 56.65 | 38.77 | 120.02 | 27.58 | 99.7 |
| 1998 | 3944 | 1420.6 | 15.53 | 53.96 | 43.58 | 118.52 | 30.06 | 103.02 |
| 1999 | 4168 | 1463.58 | 13.92 | 57.85 | 49.92 | 120.68 | 23.24 | 97.49 |
| 2000 | 4113 | 1407.61 | 16.64 | 54.8 | 35.13 | 122.52 | 24.49 | 102.55 |
| 2001 | 3332 | 1111.62 | 29.93 | 54.96 | 33.67 | 131.83 | 21.67 | 28.24 |
| 2002 | 2832 | 921.04 | 34.3 | 60.38 | 23.94 | 129.56 | 19.65 | 31.94 |
| 2003 | 3144 | 996.65 | 33.13 | 62.62 | 35.81 | 129.43 | 18.12 | 59.53 |
| 2004 | 3606 | 1114.39 | 32.18 | 62.86 | 28.72 | 129.14 | 17.53 | 62.99 |
| 2005 | 4015 | 1209.45 | 25.29 | 64.29 | 26.1 | 128.42 | 17.24 | 63.94 |
| 2006 | 4619 | 1356.03 | 29.44 | 54.62 | 30.74 | 123.92 | 21.18 | 68.76 |
| 2007 | 5182 | 1483.02 | 33.13 | 58.04 | 30.6 | 127.43 | 23.25 | 79.52 |
| 2008 | 6247 | 1736.96 | 39.53 | 50.02 | 19.3 | 130.73 | 23.49 | 62.98 |
| 2009 | 6719 | 1815.02 | 41.91 | 51.78 | 18.33 | 133.42 | 20.64 | 60.38 |
| 2010 | 8330 | 2185.88 | 30.23 | 41.7 | 18.5 | 123.24 | 24.89 | 70.87 |
| 2011 | 9775 | 2489.22 | 24.98 | 48.38 | 20.66 | 126.44 | 27.59 | 73.49 |
| 2012 | 102546 | 2533.94 | 19.51 | 51.54 | 17.88 | 133.13 | 26.49 | 73.5 |

المصدر : قام الباحث باحتساب تلك المعدلات استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي – مايو 2014 .

كما واجه الاقتصاد الفلسطيني اختلالا خطيرا في هيكله تمثل في الانفصال الواضح بين مصادر نمو الدخل ومصادر نمو الناتج، حيث اعتمد الدخل على عوامل خارجية، ممثلة في المساعدات الدولية وتحويلات العاملين في الخارج، ليصبح النمو في الدخل غير مرتبط بنمو الناتج وأنشطة الاقتصاد المحلي المعبرة عن تطور القدرات الفعلية للاقتصاد .

من جانب أخر فقد أدى الارتباط القسري للاقتصاد الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي، إلى اختلال أضافي تمثل في عدم الارتباط بين الأسعار والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبحت الأسعار بمثابة متغير

خارجي يتحدد بشكل أساسي في السوق الإسرائيلي، ووفق محدداته وأسعاره التوازنية، حتى إن بعض الدراسات قد قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني من طبيعة تلك التشابكات القائمة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، بأنه من بين كل دولار مساعدات دولية تتدفق للاقتصاد الفلسطيني، يتسرب منه 60 سنت للاقتصاد الإسرائيلي. (النقيب، 2003)

### (3) تدفقات المساعدات الدولية للاقتصاد الفلسطيني

رغم أن الاقتصاد الفلسطيني كان له تاريخ مسبق (قبل العام 1994) في تلقي المساعدات الدولية، إلا أن تلك المساعدات، كانت تقدم بشكل طوعي وتستهدف بشكل أساسي تحسين الشئون الحياتية للشعب الواقع تحت الاحتلال، دون أي أبعاد تنموية، إضافة لانخفاض قيمتها ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي،والتي بلغت تقديراتها نحو 2.5 مليار دولار، بما يمثل متوسط سنوي قدره نحو 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مرحلة ما بعد العام 1994 والتي تمثل محور اهتمام الدراسة، فقد اتسمت بانطلاقها من بعد دولي وتحت إطار سياسي واقتصادي ومؤسسي يقوم على الالتزام الدولي بدعم مشروع التسوية(الفلسطيني– الإسرائيلي) ، وذلك عبر تقديم المساعدات الدولية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية. (Thomas L . 1991)

### (4) آلية العمل الأساسية لإدارة المساعدات الدولية – Tripartite Action Plan

أسست هذه الآلية – خطة العمل الثلاثي – ( TAP ) عام 1996، وذلك للحد من معيقات واختلالات عدم الإنجاز للمشروعات التنموية الممولة عن طريق المساعدات الدولية، حيث شكلت لجنة من السلطة الفلسطينية والمانحين وإسرائيل، لهذا الغرض حددت مسئولياتها كالتالي (ابوشمالة, 2009):–

- بالنسبة للسلطة الفلسطينية :– (التخطيط والإجراءات المؤسسية – التشريع والاقتصاد والحكومة – الشفافية المالية المرتبطة بحسن وكفاءة الأداء المالي الحكومي) .
- بالنسبة لإسرائيل :– (تسهيل التعاون الإسرائيلي/الفلسطيني في التعاملات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية – ضمان تنفيذ اتفاقيات الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة للأشخاص والبضائع– تسهيل المرور في سائر مناطق الحكم الذاتي وبين هذه المناطق ودول الجوار للأشخاص والبضائع – تسهيل إجراءات إنشاء المناطق الصناعية والإسراع في إنهاء مفاوضات إنشاء ميناء غزة البحري) .
- بالنسبة للمانحين : اختيار المشروعات التنموية في مناطق الحكم الذاتي وتمويلها واختيار جهة الإنفاق سواء محلية أو دولية او عن طريقها مباشرة .

على أن تتم مراقبة الـ (TAP) بواسطة البنك الدولي، من خلال تقرير دوري تصدره اللجنة المؤقتة للمساعدات Ad Hoc Liaison Committee- AHLC ، العاملة تحت مظلته، والتي تقوم بالإشراف على المشروعات الممولة من المساعدات الدولية في مناطق الحكم الذاتي.

## (5) الأهمية النسبية للمساعدات الإنمائية الرسمية ODA المقدمة للاقتصاد الفلسطيني

ترصد البيانات الدولية للفترة محل الدراسة (1994 – 2012) تمتع الاقتصاد الفلسطيني بترتيب دولي متقدم بين الدول الأكثر تلقيا للمساعدات الإنمائية الدولية وفقا لمعايير (قيمة المساعدات الدولية ونسبتها للناتج ومتوسط نصيب الفرد منها).

حيث تلقى الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محل الدراسة مساعدات إنمائية دولية بقيمة نحو 24.5 مليار دولار (بالأسعار الجارية)، وهو ما يمثل متوسط سنوي لتلك الفترة يقدر بنحو 1.30 مليار دولار، وبما يمثل 26.3% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني *كمتوسط سنوي* لتلك الفترة.

وهي قيم ومعدلات عالية مقارنة بالإقليم وكذلك بالمتوسط العالمي، حيث قدر متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من تلك المساعدات – لتلك الفترة – بنحو 382.4 دولار/فرد، مقابل بلوغ هذا المعدل لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 33.4 دولار/فرد، وبلوغه للعالم نحو 13.3 دولار/فرد. (جدول 2).

كذلك فانه في الوقت الذي مثلت فيه قيمة تلك المساعدات نسبة للدخل القومي نحو 0.81% لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونحو 0.19% للعالم، فقد مثلت نحو 22.9% بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وذلك كمتوسط لسنوات الفترة محل اهتمام الدراسة.

وتوضح البيانات الخاصة بجهات واطر تقديم المساعدات الدولية الرسمية ODA للاقتصاد الفلسطيني اعتمادها بشكل أساسي على المساعدات المقدمة من مجموعة (داك) والتي مثلت نحو 55%، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلت مساعداتها وحدها نحو 20.1% من إجمالي المساعدات الدولية المتدفقة للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك التدفقات عبر الترتيبات المتعددة التي مثلت نحو 36.9% من إجمالي تلك المساعدات.

جدول رقم (2) : الأهمية النسبية للمساعدات الإنمائية الرسمية ODA المقدمة للاقتصاد الفلسطيني مقارنة بالمتوسط العالمي والإقليمي - بالأسعار الجارية بالدولار

| العام | نسبة المساعدات الدولية للدخل القومي المتاح – ODA/GNI | | | متوسط نصيب الفرد من صافي المساعدات الدولية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | العالم | فلسطين | الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | العالم | فلسطين |
| 1994 | 1.38 | 0.22 | 14.79 | 30.71 | 10.69 | 199.45 |
| 1995 | 0.86 | 0.2 | 13.9 | 21.33 | 10.36 | 207.74 |
| 1996 | 1.05 | 0.18 | 14.56 | 28.77 | 9.73 | 213.45 |
| 1997 | 0.69 | 0.16 | 14.53 | 19.36 | 8.34 | 226.5 |
| 1998 | 0.77 | 0.17 | 13.14 | 20.74 | 8.69 | 220.62 |
| 1999 | 0.64 | 0.17 | 11.79 | 17.59 | 8.78 | 203.81 |
| 2000 | 0.52 | 0.15 | 14.31 | 15.45 | 8.14 | 234.24 |
| 2001 | 0.53 | 0.16 | 26.85 | 15.65 | 8.45 | 332.77 |
| 2002 | 0.52 | 0.18 | 30.69 | 14.93 | 9.89 | 315.93 |
| 2003 | 0.8 | 0.19 | 29.26 | 25.42 | 11.29 | 330.22 |
| 2004 | 0.89 | 0.19 | 29.01 | 32.25 | 12.46 | 358.65 |
| 2005 | 1.92 | 0.23 | 23.02 | 82.25 | 16.7 | 305.91 |
| 2006 | 0.98 | 0.21 | 27.01 | 48.98 | 16.28 | 399.32 |
| 2007 | 0.87 | 0.19 | 30.81 | 50.28 | 16.26 | 491.37 |
| 2008 | 0.94 | 0.21 | 36.33 | 66.42 | 18.94 | 686.76 |
| 2009 | 0.6 | 0.22 | 38.58 | 36.47 | 18.59 | 760.79 |
| 2010 | 0.47 | 0.21 | 27.85 | 32.29 | 19.03 | 660.88 |
| 2011 | 0.49 | 0.2 | 22.01 | 40.18 | 20.24 | 621.83 |
| 2012 | 0.41 | 0.18 | 16.93 | 35.15 | 18.88 | 494.54 |

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي – مايو 2014 .

- تجدر الإشارة بأن هذه المساعدات لا تمثل القيمة الكلية للمساعدات التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة خلال الفترة 2000 – 2012، التي شهدت تدفقات عالية للمساعدات ضمن اطر الدعم غير الرسمي، والتي اتسمت في معظمها بالطبيعة العينية مواكبة مع الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (سيارات إسعاف – مواد إغاثة –أجهزة طبية– . . . .)، وهو الدعم الذي قدرت قيمته للفترة 2000–2008 بنحو 2.2 مليار دولار.

## (6) التوجه القطاعي للمساعدات الدولية

تحددت أولويات العمل والتوجيه القطاعي للمساعدات المقدمة للاقتصاد الفلسطيني وفق الخطط والبرامج الرسمية للسلطة الفلسطينية، وكذلك وفق المعايير الموضوعة من قبل بعثة البنك الدولي التي تتولى مهمة التنسيق والإشراف والمتابعة لكافة مراحل إعداد هذه الخطط، لضمان اتساقها مع معايير تقديم المساعدات من المانحين الدوليين، حيث تمثلت أولويات العمل (المخططة) في مجالات :-

- تدعيم الموازنة العامة الفلسطينية : من خلال تمويل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية بشقيها الجاري والاستثماري، بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها كسلطة تتولى إدارة شئون المواطنين الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي، ويؤهلها لاحقا من الاعتماد في تمويلها على الموارد المحلية.
- الاستثمار العام : في قطاعات المواصلات والاتصالات ، المياه والمياه العادمة، النفايات الصلبة، الطاقة، البلديات ، الإسكان ، التعليم ، الصحة ، الزراعة .

مع إيلاء أولوية لمشروعات(استهداف) :- إنشاء ميناء غزة البحري – إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية – إنشاء مطار غزة الدولي كبداية لإنشاء مطارات أخرى إنشاء منطقة غزة الصناعية كبداية لإنشاء 6 مناطق صناعية أخرى- إنشاء مشاريع على مستوى واسع للإسكان – بناء وتطوير المؤسسات العامة.

- تدعيم القطاع الخاص: وهو يشمل تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات التالية (الاتصالات، الإسكان، الزراعة، الصناعة)
- برامج المساعدات الفنية Technical Assistance Programتقديم دراسات فنية لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية إضافة لتطوير المهارات والقدرات البشرية للعاملين والكوادر في مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية .

إلا أن الواقع الفعلي للتوجه النوعي والقطاعي للمساعدات الدولية التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني طبقا للبيانات الصادرة عن لجنة DAC ، قد اظهر استحواذ تمويل الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية على نحو 36.0% وجهت بشكل أساسي لسداد رواتب نحو 170 ألف موظف فلسطيني يعملون في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها العامة، يقومون بإعالة نحو 25.0% من السكان، كما استحوذ التمويل الموجه للمساعدات ذات الطابع الغذائي والإنساني على نحو 16.0%

كما بلغت نسبة المساعدات الفنية نحو 14.0%، وهي المساعدات التي عانت من مستويات مرتفعة من عدم الفعالية، لعدة أسباب أهمها المغالاة في تقدير قيمة تكاليف تلك المساعدات (كلفة دورات التدريب –

وأجـور الخـبراء)، إضـافة لعـدم توافقهـا في كثـير مـن الأحيـان مـع الاحتياجـات العمليـة للمؤسسـات الفلسطينية. (جدول 3)

وهو ما يعني توجيه نحو 66.0% من المساعدات الدولية لتمويل إنفاق غير منتج، واقتصار التمويل الموجه للاستثمار الحكومي على نحو 34.0%، والذي تركز أيضا في مجالات الاستثمار الاجتماعي والتأهيل النسبي للبنى التحتية .

وهو الهيكل الذي يظهر عدم حصول قطاعات الإنتاج السلعي أو دعم قدرات القطاع الخاص أو تطوير هياكل الاستثمار والإنتاج على أي اهتمام يذكر في قائمة المانحين الدوليين وتخصيصاتهم الفعلية لتلك المساعدات.

جدول رقم (3) : التوجه النوعي للمساعدات ODA المقدمة للاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994 – 2012

(%)

| القطاعات المستفيدة | البيان |
|---|---|
| 36.0 | دعم الإنفاق الجاري للموازنة |
| 16.0 | المساعدات الإنسانية والغذائية |
| 14.0 | المساعدات الفنية |
| 34.0 | تمويل الاستثمار الحكومي |
| 100 | الإجمالي |

المصدر: قام الباحث باحتساب تلك المعدلات استنادا لقواعد البيانات الخاصة بمجموعة داك التابعة لمنظمة التعاون – راجع في ذلك الموقع الالكتروني التالي:- http://www.oecd-ilibrary.org/development-aid-net-official-development-assistance-may 2012

## رابعا: "تقدير تأثيرات وانعكاسات المساعدات الدولية على هياكل الاقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية"

يستهدف هذا المحور دراسة مدى فعالية المساعدات الدولية على الهياكل والموازين الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، ومدى تدعيمها وتطويرها لقدراته الذاتية، وذلك من خلال رصد وقياس تأثيرات وانعكاسات المساعدات الدولية التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994 – 2012، على قدراته الذاتية ، اعتمادا

على تطبيق اختبارات إحصائية ترصد وتختبر حجم ونوعية العلاقة بين تدفقات تلك المساعدات ، ومؤشرات قياس القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

حيث استقرت الدراسة على رصد وتقييم تلك التأثيرات من خلال قياس انعكاس تدفق تلك المساعدات على نسبة الادخار المحلي للناتج (اختبار نموذج جريفن على الحالة الفلسطينية)، إضافة لرصد الأثر على معدل أو قدرة الصادرات على تغطية الواردات للاقتصاد الفلسطيني.

(1) اختبار نموذج جريفن لأثر المساعدات الدولية ODA على نسبة الادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى انه نظرا للقصور المزمن للادخار المحلي في حالة الاقتصاد الفلسطيني المرتبط بدوره بتجاوز قيمة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي، فقد اعتمد النموذج على تقدير نموذج جريفن من خلال استخدام مؤشر معدل العجز في نسبة الادخار المحلي للناتج بدلا من نسبة الادخار المحلي للناتج.

من خلال تطبيق اختبار تحليل التباين ذو الاتجاه الواحد ANOVA ، وتم تحديد السلسلة الزمنية للفترة 1994 – 2012، وذلك بمستوى ثقة 95.0%، وبخطأ مسموح به عند (P value less than 0.05) وبدرجات حرية قدرها (1 ، 18).

حيث اظهر تقدير النموذج التطبيقي لأثر التغير في نسبة المساعدات الدولية للناتج المحلي الإجمالي على تغير نسبة الادخار المحلي الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي التحقق التام لنموذج جريفن القاضي بان المساعدات تحل محل الادخار المحلي ولا تدعمه، حيث اظهر النموذج (1) وجود ارتباط ايجابي، ذو معنوية إحصائية عالية معبرا عنها بانخفاض P value عن 0.05%، وذلك بين تغير نسبة المساعدات للناتج ونسبة عجز الادخار المحلي للناتج، وذلك معامل مرونة بلغت قيمته 44%، بمعنى أن كل زيادة في نسبة المساعدات للناتج بنسبة 1% يقابلها تزايد لمعدل عجز الادخار المحلي للناتج بمعدل 0.44%، وبمعامل ارتباط بلغت قيمته 58.6%. (ملحق 1)

(1) (Def "DS/GDP") = 14.24 + 0.44 (ODA/GDP)

P Value = 0.000 $R^2$ = 58.6% F – Statistics = 12.85

حيث:

(Def "DS/GDP"): عجز الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

(ODA/GDP) : نسبة المساعدات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2) اختبار اثر المساعدات الدولية على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني- اختبار التكامل المشترك لأثر تغير نسبة المساعدات للناتج على تغير معدل تغطية الصادرات للواردات.

يمكن اعتبار هذه القدرة هي الأهم على الإطلاق في الحكم على مجمل تأثيرات وانعكاسات المساعدات الدولية، وأي عوامل أخرى اقتصادية أو سياسية أو أمنية من خلال سياسات أو برامج أو إجراءات، على القدرة الفعلية الذاتية للاقتصاد.

حيث تعكس الصادرات وجود قدرات إنتاجية في الاقتصاد المحلي تمكنه من تحقيق فائض في الإنتاج يتم البحث عن تصريفه عبر التوجه للخارج، في حين تعكس الواردات دلائل على قصور آليات وأنشطة الإنتاج المحلي على مواجهة ومواكبة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي.

وبذلك فان تحسن المعدل الموضح لمدى قدره الصادرات على تغطية الواردات، هو دليل قاطع على تحسن مجمل القدرات الحقيقية للاقتصاد المحلي.

وفي هذا الجزء سوف تقوم الدراسة باختبار انعكاسات تدفق المساعدات الدولية على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني معبرا عنها بمعدل قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك Co integration Tests ، المقدم بواسطة Engle and Granger [ 1987 ] وكذلك بواسطة Johansen & Juselius [ 1990 ]، لتبين مدى وجود تكامل مشترك بين نسبة المساعدات للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تغطية الصادرات للواردات في الاقتصاد الفلسطيني لسنوات الفترة 1994 – 2012.

حيث يقوم تحليل التكامل المشترك على أساس افتراض وجود العديد من أزواج المتغيرات الاقتصادية Combinations التي لا يجب أن تتباعد عن بعضها البعض على الأقل في الأجل الطويل.

ومن ثم فان فقدان التكامل المشترك فيما بينها يعنى أن السلاسل الزمنية للمتغيرين لن يكون هناك صلة فيما بينها في الأجل الطويل ، ويمكن بالتالي أن تتباعد السلسلتين عن بعضها البعض.

ويعنى التكامل المشترك في هذا النموذج المعياري للدراسة أن نسبة المساعدات للناتج، ومعدل تغطية الصادرات للواردات سوف يتغيران سويا ولن يتباعدا .

حيث اقترح Engle & Granger [ 1987 ] عدد من الخطوات/المراحل المتتابعة لاختبار التكامل المشترك، وذلك في ظل فرض العدم الخاص بعدم وجود تكامل مشترك. وكل هذه الاختبارات تقوم على أساس تقدير انحدار التكامل المشترك الآتي:

$$x = c + d\,y_t + \mu$$

ويرمز للاختبار الأول للتكامل المشترك بـ CDRW – القائم على أساس إحصاء ( Durbin-Watson DW ) لانحدار التكامل المشترك. ويقوم الاختبار على أساس فحص مدى استقرار أو عدم استقرار البواقي Residuals .

وذلك من خلال تقدير الانحدار المساعد Auxiliary المقترح بواسطة Dicky & Fuller [ 1979 & 1980 ]، لفحص مدى استقرار البواقي المقدرة من انحدار التكامل المشترك – Unit Roots – فإذا كان لها جذر وحدي فان المتغيران $x_t$ ، $y_t$ لا يكون لهما تكاملا مشتركا، وهو الشرط الذي لا يؤهل لاستكمال باقي خطوات الاختبار، من خلال تقدير ما يسمى بالنموذج المناسب لتصحيح الخطأ، الذي يؤهل بدوره لاستخدام سلوك احد المتغيرين للتنبؤ بسلوك المتغير الأخر، أخذا بعين الاعتبار المديين القصير والبعيد في النموذج المقدر لتصحيح الخطأ Error Correction Form .

حيث أظهرت نتائج تلك الاختبارات على الحالة الفلسطينية ، لتبين مدى وجود تكامل مشترك بين التغير في نسبة المساعدات للناتج، ومعدل تغطية الصادرات للواردات :-

أولا: وجود ارتباط إحصائي سالب بين المتغيرين بلغت نسبته 65%، إضافة إلى تقدير نموذج الانحدار المقدر بين المتغيرين على الصيغة.

$$\underline{Y = C + a.X + E}$$

حيث :Y معدل تغطية الصادرات للواردات ، C الثابت ، a معامل الانحدار ، X نسبة المساعدات للناتج ، E عامل الخطأ .

وهو ما تم التعبير عنه طبقا لنتائج النموذج المقدر (ملحق إحصائي 2 ، 3 ) من خلال صيغة النموذج التالي:

(Exports/Imports) = 32.84 – 0.34 ODA/GDP

P Value = 0.002 $R^2$ = 43% F – Statistics = 12.85

الذي يوضح معنوية النموذج المقدر التي يوضحها اختبار فيشر F test حيث بلغت قيمتها 12.85 وهي قيمة ذات قدرة تفسيرية مقبولة، إضافة للمعنوية الإحصائية المرتفعة لمعامل الانحدار P Value، والذي بلغت قيمته 0.002 وهي اقل من 0.05 .

ثانيا: عدم وجود تكامل مشترك بين الظاهرتين محل القياس، حيث تبينت النتائج انه رغم اجتياز بيانات السلسلة الزمنية لمتطلب التماثل في عدم الاستقرار للسلسلتين من الدرجة الاولى(not stationary) ، إلا أنها لم تستوفي متطلب الاستقرار للبواقي Residuals، حيث اظهر اختبار ADF عدم استقرارها (ملحق إحصائي 4، 5)

وهو ما يعني انه رغم رصد الأثر السلبي لتدفقات المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني، بالنسبة لتدعيم مستويات القدرات الذاتية المعبر عنها بمدى قدرة الصادرات على تغطية للواردات.

إلا انه لا يمكن استخدام أي من المتغيرين للتبوء بسلوك الأخر، وهو الأمر المرتبط بدوره بوجود متغيرات/قيود عديدة ذات تأثير (اقتصادي وسياسي) تتدخل للتأثير على تلك القدرات، وهو ما يظهره بلوغ معامل الارتباط لنموذج الانحدار المقدر 43%. (شكل 1)

شكل رقم (1): تطور العلاقة بين نسبة الصادرات لدورات ونسبة المساعدات للناتج للفترة 1994-2012

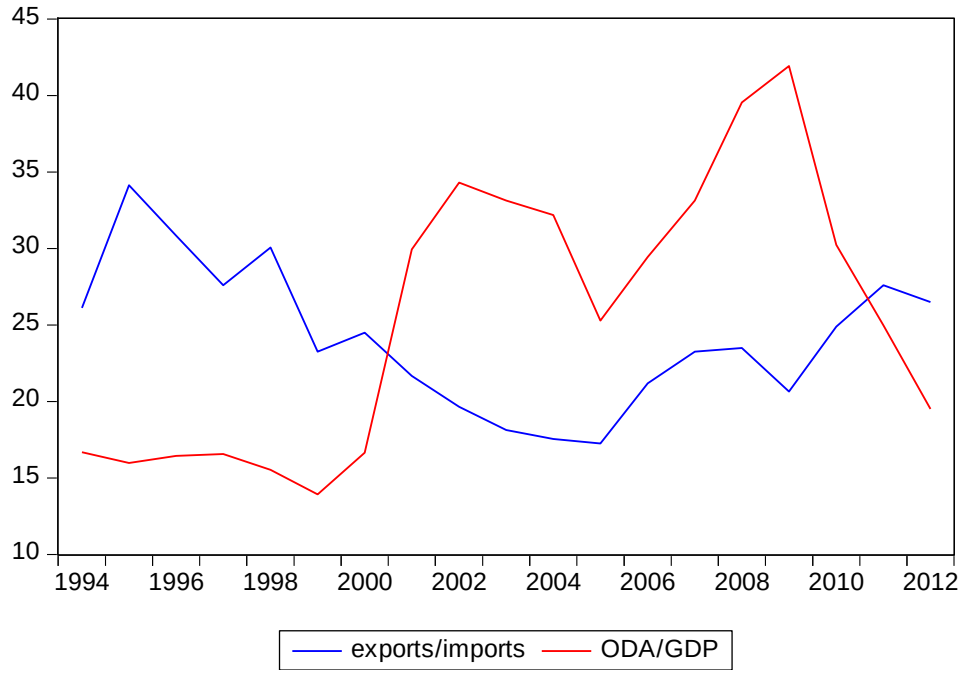

مما سبق ينضح الانعكاس السلبي لتدفقات المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية، ويمدنا الواقع الاقتصادي الفلسطيني على الأرض بتدعيم كاف لتلك النتائج والتي تم تضمينها في الجدول التالي ، الذي يظهر التراجع الجوهري في أداء الاقتصاد الفلسطيني فيما بين العامين محل بداية وانتهاء فترة الدراسة (1994 ، 2012) وكذلك فيما بين الفترة التي سبقت بدء إقرار وتطبيق وانسياب تلك التدفقات الدولية للاقتصاد الفلسطيني، ممثلة في مؤشرات العام 1990 . (جدول 4)

حيث ارتفع مستوى عجز الناتج المحلي عن توليد مدخرات محلية من نحو 8.7% عام 1990 إلى 21.1% عام 1994 إلى 33.13% عام 2012، كما تراجعت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(المنوط بها تدعيم الصادرات السلعية للاقتصاد الفلسطيني) من نحو 44.5% إلى 29.5% إلى 16.3% لذات الأعوام على التوالي، وكذلك تراجع معدل الاستثمار الكلي للناتج المحلي الإجمالي من 31.8% إلى 20.5% إلى 17.9% لذات الأعوام على التوالي.

وهو الأمر الذي عمق من وتيرة تراجع القدرات التصديرية على حساب نمو الطلب على الواردات، حيث تراجعت قدرة الصادرات على تغطية الواردات من 46.8% عام 1990، إلى 26.8% عام 1994 إلى 26.5% عام 2012 .

وتدهورت قدرات الإيرادات الجارية للموازنة الفلسطينية على استيفاء وتغطية النفقات الجارية، لتتراجع تلك القدرة من نحو 90.5% عام 1994 إلى نحو 73.5% عام 2012، لتتدهور القدرة الذاتية للموازنة الفلسطينية على توليد فائض يوجه لتدعيم الاستثمار المحلي ، الذي يمثل مصدرا جوهريا لزيادة الطاقة الاستيعابية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، وتدعم من فرصه المستقبلية لتقليص اعتماده وارتباط أنشطته ونموه بالمساعدات الدولية.

من جانب أخر يدعم من تقديرات تلك النماذج ما مارسنه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياسات قيدت من فعالية المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، لاسيما ما يتصل بتقييد الاستخدام والتوظيف الفلسطيني لنحو 60% من الفضاء الجغرافي المتاح ، واستنزاف نحو 85% من الموارد المائية للأراضي الفلسطينية، وإغلاقها الكلي أو الجزئي للمعابر الحدودية الفلسطينية، ونشرها لمعظم سنوات فترة الدراسة ما متوسطه 600 حاجز امني وعسكري، لإعاقة الحركة أمام الأفراد وكذلك المنتجات ، بما يؤدي إلى رفع كلفة المنتجات سواء الموجه للسوق المحلي أو الموجه للتصدير بشكل يخل بتنافسيتها محليا وخارجيا .

جدول رقم (4): تطور مؤشرات القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني للأعوام 1990 – 1994 – 2012

| السنة | 1990 | 1994 | 2012 |
|---|---|---|---|
| مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج % | 44.50 | 29.50 | 16.30 |
| نسبة الاستهلاك الكلي للناتج % | 108.66 | 121.10 | 133.13 |
| نسبة الاستثمار للناتج % | 31.80 | 20.5 | 17.9 |
| معدل تغطية الصادرات للواردات % | 46.80 | 26.80 | 26.50 |
| معدل تغطية الإيرادات الجارية للنفقات الجارية % | * | 90.48 | 73.50 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – سنوات مختلفة، ولبيانات العام 1990 راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد – 1993 نقلا عن التقارير الإحصائية الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة التجارة والتنمية UNCTAD – ص.ص.4-5.

- ظهرت الموازنة المالية للسلطة الفلسطينية مع بداية عمل السلطة الفلسطينية عام 1994.

هذا إضافة لما يتصل بنوعية وتوجهات المساعدات المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة محل اهتمام الدراسة، حيث تظهر المؤشرات اقتصار النسبة الموجه من تلك المساعدات للاستثمارات العامة على نحو 36.11% من إجمالي المساعدات، مع توجه الجزء الأكبر للإنفاق الجاري ذو الطبيعة غير المنتجة، وفي المقام التالي للإنفاق ذو التوجه الاجتماعي، وخصوصًا في مجالي الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وخلق فرص التوظف المؤقت،كما عرضت الدراسة.

إضافة للمساعدات الموجه للدعم الفني أو المؤسسي، والتي تواجه تحديدا بمستويات عالية من المغالاة في قيمتها وخضوعها لمشروطيات تحد من كفاءتها، مثل اشتراط الجهات المانحة تنفيذ تلك الدورات التدريبية والتأهيلية الداعمة للقدرات البشرية الفلسطينية في الدولة المانحة، أو ربط تنفيذ المشروعات الممولة من المانحين عبر مؤسسات محددة تابعة للجهة المانحة، بأسعار غير تنافسية، إلى ما غير ذلك من أدوات المشروطيات السابق التعرض لها في الدراسة.

## خامسا : فعالية المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني : الأداء والمردود:

لقد أظهرت التجربة الفلسطينية كنموذج للاقتصاديات النامية الأكثر تلقيا واعتمادا على المساعدات الدولية، قصورا واضحا في مدى فعالية تلك المساعدات لدفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق مردود ايجابي على الأداء التنموي الكلي للاقتصاد المحلي، للفترة منذ العام 1994 وحتى العام 2012 .

وهو المردود الذي كان يفترض تحققه عند إقرار تلك البرامج الدولية لتقديم تلك المساعدات (وفق ما تم الإعلان عنه)، والذي كان يمكن توقعه في حال مساهمة تلك التدفقات (عبر قنوات انسياب تأثيراتها) في تحسين ودفع مستويات الاستثمار والإنتاج ، ومن ثم التصدير، وذلك وفقا لـ دومار ، شنرى وغيرهم . (Howard, June 1992)

وذلك عبر مساهمة تلك التدفقات في تحسين مكونات الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري (Heller .s1975)

حيث انه طبقا لأسس الحسابات القومية فان زيادة الإنفاق الحكومي تؤدى إلى زيادة الدخل والنمو ومن ثم الضرائب، التي تعتبر أحد الدعائم الأساسية لإيرادات الموازنة العامة بما يرتد عكسيا مرة أخرى على زيادة مستوى الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم إعادة دفع معدلات الدخل والناتج والنمو الاقتصادي، وهي ذات النتيجة التي تتفق مع نتائج العديد من الدراسات التطبيقية حول الدور الايجابي للمساعدات الإنمائية الدولية من خلال دفعها لمستويات الإنفاق القومي، الذي يؤدى بدوره من خلال مبدأ المعجل Accelerator -Principle لزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة معدل النمو.

كذلك فقد كان من الممكن لتلك التدفقات المساهمة في تعميق التكامل المباشر بين نوعى راس المال العام والخاص، تأسيسا على أن تطوير بعض المشروعات العامة (الممولة من المساعدات الدولية) يمكن له أن يستحث الاستثمار الخاص من خلال الطلب على مدخلاته أو الانخراط في تمديد سلسلة الإنتاج المحلي بصورة أو بأخرى. . (Howard, June 1992)

كذلك فان قيام الحكومة بالاستثمار العام في مشروعات البنى الأساسية (طرق وكباري وموانئ وشبكات ومحطات للكهرباء والمياه إلى غير ذلك من مقومات ومتطلبات تحفيز وتطوير البيئة العامة المواتية لإطلاق أنشطة

الاستثمار) يؤدى إلى تحول قطاع واسع من المشروعات الاستثمارية الخاصة غير المربحة إلي مشروعات مربحة Profitable Project وذلك نتيجة انخفاض بنود التكاليف الكلية للمشروعات.

إضافة لبعد جوهري إضافي وهو المرتبط بدور تلك المساعدات الدولية في الحد من مستويات المزاحمة crowding-out في الاقتصاد المحلي، لاسيما ما يرتبط بتحرير مصادر الائتمان المصرفي (الذي كان سيوجه لتدعيم عجز الموازنة العامة) لصالح القطاع الخاص.

حيث يمكن لتلك المساعدات تعويض العجز المالي للموازنة العامة، بما يؤدي إلى عدم اللجوء الحكومي لمزاحمة القطاع الخاص في الائتمان المصرفي، مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للقطاع الخاص ومن ثم زيادة مستويات الاستثمار والإنتاج للقطاع الخاص (White & magillivray (1992)

إلا أن الواقع قد اظهر إعاقة كافة تلك المسارات والقنوات التي كان يمكن لها المساهمة في تفعيل دور وكفاءة المساعدات الدولية التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة، من خلال منظومة عمل متكاملة (سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية ومالية وإدارية وتنظيمية) للسياسات والبرامج والإجراءات التي مارستها وطبقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية لتعطيل تلك الآليات الاقتصادية، منعا لتأسيس بنية اقتصادية متطورة وذات قدرات ذاتية تؤهل للدولة الفلسطينية المستقلة.

ورغم تعدد وتنوع عناصر تلك الحزمة الإسرائيلية من السياسات المثبطة لدور وفعالية المساعدات الدولية، والتي نالت من كافة المجالات والأنشطة والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وفي كافة الأسواق للسلع والعمل والنقود إلا انه يمكن إجمال أهمها في التالي:-

- منع وتقييد الاستخدام والتوظيف والإدارة للموارد المحلية المتاحة بما فيها موردي الأرض والمياه، من خلال الإغلاق أو الحصار (الكامل أو الجزئي)، أو عبر إعلان مساحات واسعة من الأراضي مناطق مغلقة لاعتبارات أمنية أو عسكرية.
- تقليص القدرات الإنتاجية الزراعية والصناعية من خلال تقييد ومنع الحركة والعبور للإفراد والسلع ومدخلات الإنتاج، والاستهداف المباشر لمصادر التراكم والثروة في الاقتصاد الفلسطيني.
- تعطيل تأسيس موانئ بحرية أو جوية تسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتواصل المباشر وتنظيم علاقاته التجارية مع العالم الخارجي.
- فرض الغلاف الجمركي الإسرائيلي الموحد على الاقتصاد الفلسطيني، وهو الغلاف الذي صمم للاقتصاد الإسرائيلي، ولا يتناسب مع قدرات واحتياجات ومتطلبات التنمية الفلسطينية.

- التدخل الإداري المباشر لمنع فعالية المساعدات الدولية من خلال الدور الإسرائيلي في اللجنة الثلاثية لإدارة وتنسيق المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطينيTAP ، فرغم أن الهدف الرئيسي لعضوية إسرائيل في هذه اللجنة هو تسهيل كافة القيود والمعوقات الإدارية والتنظيمية والقانونية الإسرائيلية، التي قد تحد من الكفاءة التنموية للمساعدات المقدمة، إلا أن ما حدث هو عكس المفترض تماما حيث أصبح لإسرائيل – شرعية لوضع كافة قيودها وتحفظاتها لمنع أي مشروع يقترح تأسيسه في المناطق الفلسطينية، لاسيما إتمام وتنفيذ المشروعات الإنتاجية والبنى التحتية اللازمة لها، أو مشروعات مثل الموانئ والمطارات، أو تأهيل وتأسيس شبكات الطرق الميسرة للأنشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة.
- التدخل الإسرائيلي المباشر لحرف المساعدات الدولية عن الدور المنوط للتأهيل والتنمية، من خلال إضعاف قدرات الموازنة العامة الفلسطينية، بشكل يجبر مجتمع المانحين الدوليين على توجيه مساعداتهم لدعم النفقات الجارية للموازنة الفلسطينية (منعا لانهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية ومن ثم انهيار المشروع السياسي المدعوم دوليا لإنجاز تلك التسوية السياسية)، حيث عمدت إسرائيل طوال فترة الدراسة إلى منع وتأجيل سداد مستحقات الموازنة الفلسطينية من حصيلة الرسوم الجمركية التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية عن الواردات الفلسطينية المستقدمة عبر الموانئ الإسرائيلية، والتي تمثل المكون الأساسي للإيرادات الجارية الفلسطينية، حيث مثلت تلك الإيرادات نحو 85.68% من الإيرادات الجارية للموازنة، وبما يمثل نحو 20.11% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة محل الدراسة)، وهو الأمر الذي يؤدي لازمات واختناقات اقتصادية ومالية في الاقتصاد الفلسطيني أبرزها:–
- الإخلال بتنفيذ الخطط والبرامج التنموية ومضاعفة كلفتها، وانخفاض مستويات الثقة والقدرة على التوقع للإيرادات والموارد المطلوب توفيرها .
- تحويل وانحراف المسار المفترض للمساعدات الإنمائية الدولية من الإنفاق ذو الطبيعة المنتجة الدافع للقدرات، إلى نظيره الجاري ذو الطبيعة الاستهلاكية غير المنتجة، المعمق للاختلالات.
- مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، حيث يتم اللجوء الحكومي الفلسطيني – في حال قصور المساعدات – إلى القطاع المصرفي المحلي لسد هذا العجز – ما يولد مزاحمة عالية للقطاع الخاص الوطني في الحصول على الائتمان المصرفي، بما يلقي عليه مزيدا من القيود، إضافة للقيود المباشرة التي تواجهها أنشطته على الأرض بفعل السياسات الإسرائيلية (حيث تراجعت نسبة الائتمان المقدم من القطاع المصرفي الفلسطيني للقطاع الخاص الوطني من نحو 91% عام 1999 الى نحو 64.3% عام 2012) .
- إضافة لأهم النتائج الاستراتيجية وهو تحقيق مستويات عالية من الضغوط الاقتصادية على متخذ القرار الفلسطيني، لفرض مواقف سياسية تتماشى مع الرؤية الإسرائيلية للتسوية.

وعلى الرغم من أن هذه القيود الإسرائيلية المغيرة للمسار المنتج للمساعدات الإنمائية الدولية، كان يمكن مواجهتها من خلال التأثير الايجابي لدور هذه المساعدات في دفع الإنفاق القومي للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن طبيعة هياكل الإنتاج والتشابكات الاقتصادية القائمة داخل الاقتصاد الفلسطيني الموروثة من تداعيات الاحتلال وسياساته منذ العام 1967، قد حالت دون تحقيق هذا الأثر، فعلى المستوى الاقتصادي فان تحقق هذا الأثر يرتبط بشكل جوهري بتأثير المعجل السابق الإشارة إليه، المرتبط بدوره بأثر مضاعف الاستهلاك Consumption-Multiplier، الذي يعتمد بدوره على كلا من الميل للاستيراد Propensities to Import ، والطاقة الفائضة Existence of Spare Capacity

وفي ظل ما يظهره الواقع من ارتفاع الميل للاستيراد ، وانحسار القدرات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، فان الأثر التنموي لتلك المساعدات يبقى مستبعدا، ليتركز دورها في دفع الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني (الموجه للواردات)، وهو ما وثقه انه وبالتوازي مع كافة تلك الاختلالات فقد تم رصد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال فترة تلقي المساعدات الدولية بنحو 2.6 ضعف للأول ونحو 1.2 ضعف للثاني.

**النتائج:**

استنادا لما تعرضت إليه الدراسة من تأصيلات فكرية وتطبيقية يمكن التأكيد على عدم ثبوت حاسم لوجود اثر ذو دلالة محددة للمساعدات الدولية على اقتصاديات الدول المتلقية، واعتماد هذا التأثير على عوامل عدة أهمها حجم هذه المساعدات وطبيعتها ومشروطيتها، إضافة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد المتلقي ، مع رصد تنامي الاتجاه العالمي لزيادة مستويات المشروطيات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بتقديم المساعدات الدولية، وبخاصة في إطار النموذج الجديد للتنمية المروج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسويات السلمية للصراعات الدولية، وذلك على حساب توجيه وربط المساعدات بتدعيم القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتحديثها وإتباع سياسة التوجه التصديري وفتح أسواق الدول المانحة لصادرات الدول المتلقية.

كذلك فانه رغم الأهمية النسبية العالية للمساعدات الإنمائية الدولية التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة، والتي مثلت نحو 26.3% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني كمتوسط لتلك الفترة.

فقد أسهمت تلك المساعدات في ترسيخ اختلالات هياكل الاقتصاد الفلسطيني، وعدم الدفع نحو تحسين قدراته الذاتية، من خلال دعمها للإنفاق القومي الموجه للواردات ، ودعمها للإنفاق الجاري غير المنتج، على حساب الإنفاق الاستثماري الداعم للقدرات وللطاقة الاستيعابية للاقتصاد .

كما انه في الوقت الذي تعتمد فيه عملية التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، على دور القطاع الحكومي والاستثمار العام، لإرساء وتطوير بنية تحتية وإنتاجية كافية ومواكبة، ينطلق منها الاستثمار الخاص (الوطني أو الأجنبي) .

فلم يحظ هذا القطاع بالأولوية المناسبة، واقتصرت المساعدات الموجه له على نحو 36.5% فقط ، تركزت بشكل أساسي على الاستثمار ذو الطابع الاجتماعي، متجاهلة المتطلبات والأولويات التنموية الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني، ما أدى لانخفاض الكفاءة والمردود التنموي لتلك المساعدات.

وقد تحملت السياسات التقييدية الإسرائيلية بشكل جوهري مسئولية منع وتعطيل الآليات والقنوات الاقتصادية، التي كان يمكن عبرها للمساعدات الدولية المساهمة في تدعيم وتطوير القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وأسهمت في تسرب الجانب الأكبر من تلك المساعدات إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك نتيجة السيطرة شبة التامة للواردات والمنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني، لتقوم هذه المساعدات في المحصلة النهائية بدفع مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد الإسرائيلي، مقابل تعميقها لاختلالات الاقتصاد الفلسطيني، مع عدم تلمس أي جهود أو توجهات لمجتمع المانحين الدوليين لتصويب هذا المسار الذي يمثل كذلك إهدارا لأموال دافعي الضرائب في الدول المقدمة لتلك المساعدات.

وهي الأمور الذي تؤكد أن تعزيز هياكل وقدرات الاقتصاد الفلسطيني مرتهنا بتعزيز دور الموارد والطاقات المحلية الفلسطينية في دفع النمو والإنتاجية.

وهو الأمر الذي تقع مسئولية إنجازه على الأطراف الثلاثة المتصلة بقضية المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، وهم الدول والهيئات المانحة التي تقع عليها مسئولية خفض مستويات المشروطية المرتبطة بمساعداتها المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، وتطوير آليات للمتابعة والرقابة للدور الفلسطيني والإسرائيلي، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي التي يفترض بها تقديم كافة أشكال التسهيلات الإدارية للأنشطة والمشروعات وكافة الأعمال الممولة والمنفذة من أموال المساعدات الدولية، إضافة للسلطات الفلسطينية المعنية بتحسين ودفع مستويات الكفاءة والفعالية للاقتصادية والسعي لتعديل التشابكات القطاعية والآليات القائمة – السلبية –

المفروضة من سلطات الاحتلال منذ عقود لربط القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية بنظيرتها الإسرائيلية.

**التوصيات:**

أظهرت الدراسة وجود مسئولية مشتركة بين أطراف ثلاثة عن تطورات الأداء الاقتصادي والتنموي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة محل اهتمام الدراسة وهم سلطة الاحتلال الإسرائيلي ومجتمع المانحين الدوليين والسلطة الوطنية الفلسطينية، وان كان ذلك بمستويات متفاوتة التأثير.

وهو ما يوجه الدراسة تلقائيا إلى اقتراح حزمة من الخطوات تتعلق بكل طرف من هذه الأطراف، وذلك على النحو التالي:-

**أولا : على مستوى سلطة الاحتلال الإسرائيلي**

يؤكد الواقع أن الجزء الأكبر من إخفاق المساعدات الدولية في دفع المسار التنموي للاقتصاد الفلسطيني ، يرتبط بالقيود والمعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال لإعاقة مسار كافة القنوات والآليات الاقتصادية التي يمكن لها تحسين المردود التنموي لتلك المساعدات.

وفي هذا الإطار يمكن إعطاء الأولوية إلى :-

- وقف سياسات تقييد الحركة الداخلية والخارجية للسلع والأفراد.
- الالتزام بالاتفاقات الثنائية مع الجانب الفلسطيني الخاصة بتنظيم آلية التحويل الدوري (غير المشروط) للإيرادات الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية عن السلع والمنتجات التي يتم استيرادها من خلال الموانئ الإسرائيلية.
- الامتناع عن إعاقة وتقييد إقامة المشروعات التنموية الكبرى كالمناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية التي لازالت تقع ولايتها الأمنية تحت السيطرة العسكرية لسلطة الاحتلال.

**ثانيا: على مستوى مجتمع المانحين الدوليين**

- الالتزام بتنفيذ التعهدات المالية للمساعدات المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، بما يسمح بعدم الإخلال التمويلي لمسارات الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية.
- ممارسة ضغوط دولية مناسبة على الجانب الإسرائيلي للحد من ممارساته وسياساته التقييدية واستهدافه المباشر للمؤسسات والبني المؤسسية والإنتاجية الفلسطينية، والتي تمثل في مجملها تعويقا لكافة الجهود التنموية الفلسطينية، وكذلك إهدارا لأموال دافعي الضرائب في الدول مقدمة المساعدات للاقتصاد الفلسطيني.

**ثالثا: على مستوى السلطة والمؤسسات الفلسطينية**

- ضرورة تحديد إطار مرجعي يمكن الاستناد إليه لصياغة رؤية تنموية فلسطينية تتمثل في الهوية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، لضمان تراكم الجهود التنموية وعدم إجهاض كل منها للآخر.
- مراعاة المخططين وواضعي السياسات الفلسطينية استهداف تحقيق حزم متتابعة ومرحلية من الأهداف التنموية، بحيث يتم ضمان اتساق أهداف كل مرحلة وطبيعة المعطيات والتحديات السياسية والاقتصادية والتمويلية القائمة، مع التركيز على حزم السياسات الهادفة لبناء وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز رأس المال الاجتماعي والمؤسسي.
- تبني السلطة الفلسطينية إطارا عاما لتطوير المناخ الاستثماري المناسب لإطلاق مبادرات القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية، من خلال التحضير القانوني والمؤسسي والفني والمادي لإدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإقليمي والدولي، للاستفادة من فوائد الانفتاح على الأسواق الكبرى، وتعويض صغر حجم السوق المحلي، وكذلك لحفز تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا .
- الحرص على أن تكون الخطط التنموية الفلسطينية، انعكاسا لتوافق مختلف شرائح ومؤسسات المجتمع الفلسطيني الرسمية وغير الرسمية، لضمان المشاركة وتعظيم المنفعة.
- فك الارتباط الحالي السائد بين المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية ونظيرتها الاسرائيلية، الذي أوجدته وفرضته سياسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، والعمل على إعادة صياغتها وفق أسس دعم الصمود والاستقلال الاقتصادي وتفعيل قيم المساءلة والشفافية وسيادة القانون.
- اعتماد سياسة مالية كفيلة بتحقيق قدر متزايد من الاعتماد على الذات في تمويل النفقات الجارية (دون الاعتماد على المساعدات)، وصولا إلى مرحلة تبدأ فيها بتحمل أعباء تمويل النفقات التطويرية بشكل

تدريجي ومتزايد وصولا إلى مرحلة الكفاية الذاتية. وذلك في إطار اقتصادي وتنظيمي يمكن القطاع الخاص القيام بدور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع الأجنبية


1. A. George M . Guss .1987. " The Politics of United States Foreign Aid " , London , Groom Helm :44 – 64

2. Anne O . Krueger & Vernon W . Ruttan , " Aid and Development , The johns hopkins University , Press , p . p . 32 – 33

3. Anne O . Krueger . 1993, " Economics Policies At Gross – Purposes " , Washington . D.C . Brookings :47 .

4. Bacha , Edmar ( 1990 ) " A Three – Gap Model Of Foreign Transfers And The GDP Growth Rate In Developing Countries " Journal Of Development Economics . No 32 – P.P. 279 – 296

5. Benjamin Higgins , " Economic Development " , New York , 1968 , p . 151 .

6. Bowels, Paul,1987," Foreign Aid and Domestic Saving in less Developed Countries: Some Tests for Causality", Journal: World Development, Vol . 15 , No 6 : 789-796.

7. Carlsson, J.;Köhlin, G.;Ekbom, A,1994, "The political economy of evaluation: International aid agencies and the effectiveness of Aid.",ISBN; 0-333-59027-9, 1994 pp. xii + 244pp.

8. Chenery , Hollis , and William Strout (1966 ) Foreijn Assistance and Economic Development . American Economic Review Vol 66 PP 67j – 733.

9. Clark P . Don . 1991, " Distributing Of Official Development Assistance Among Developing Country & Recipients : The Developing Economics " , xxx / 3 , : 189 – 197 .

10. Frank and Bairdin Steven J . Hook ,1995 " National Interest and Foreign Aid" , Boulder : Lynne Rienner , 1995 , p.p. 117 – 124.

11. Griffin Keith ( 1970), (foreign Capital , Domestic Savings and Economic development), Bulletin of the Oxford university, institute of economics and Statistics . vol . 32 . No . 2 . PP 99 – 112 .

12. Griffin Keith and john Enos ( 1970 ) (( foreign assistance : objectives and consequences )) Economic development and culture change . VOL . 18 P.P. 313 - 320

13. Heller .s. peter (1975) " A model of public fiscal behavior in developing countries : Aid investment and taxation " American economic review vol .65 no 3 pp.429-450

14. Howard White , June 1994, With the Assistance of Tove Edstr ," The Macroeconomic Impact of Aid in Zambia " : 92 – 95

15. Howard White , July 1992 . ( Should We expect Aid to increase Economic Growth)Working Paper Series No . 127 . P . 4

16. Howard White , October 1992 . " Aid , Investment And Growth : What Prospects In The 1990s ? " – Working Paper Series No 133 p . 10 .

17. Howard white, 1996, " Aid and political conditionality ' journal of Development studies august ,1996 v.32 n.6 pp 953-955.

18. Howard, white (June 1992),"Aid and Government : a dynamic model of aid income and fiscal behavior , "forth coming in journal of international development : Also Published in iss working paper no . 126 June 1992

19. http://www.oecd-ilibrary.org/development-aid-net-official-development-assistance-may 2012

20. Morrissey Oliver & Howard White, June 1996, "Evaluating The Concessionality Of Tied Aid " , MANCHESTER School Of Economic And Social Studies , V.64 No 2 p.p .208-226.

21. OECD , " Efforts And Policies of The Members of The Development Assistance Committee : Development Co-operation " , OECD Publications , Paris , 1997 , p.p. 29 – 51 .

22. Olave Stokke ,1995, "Aid And Political Conditionality", EADI book Series ; 16 , London ; Portland , Ore 1995 . " Published in Collaboration With The European Association of Development Research & Training Institutes ( EADI) , GENEVE. P.P. 90 – 91

23. Peter Cashel – Cordo & Steven G . Craig ,1998, " Donor Performance and Recipient Fiscal Behavior : A simultaneous Analysis of Foreign Aid " , Economic inquiry , vol . xxxv , July , p.p. 653 – 671 .

24. Robert Lekachman ," The Age of Keynes " , New York , 1966 . p . 94 .

25. Serven Luis and Andres solimano (1992)" private investment and macroeconomic adjustment : A survey " world bank research observer " vol .7 - no 1 - p.p. 95 - 114 .

26. Sweder Van Wijnbergen. "Macroeconomic aspects of the effectiveness of foreign aid: On the two-gap model, home goods disequilibrium and real exchange rate misalignment", Journal of International Economics, Volume 21, Issues 1–2, August 1986, Pages 123–136

27. Thomas L . Friedman. "Bush Backs Baker View Of Mideast Peace Barriers " . New York Times. May 23 – 1991.

28. W . Arther Lewis , May 1954 , Economic Development with unlimited supplies of Labor ,The Manchester School , , quoted in Gerald Meier :249.

29. Rostow, Walt Whitman (1962), *"The Stages of Economic Growth" London: Cambridge University Press*, pp. 2, 38, 59

30. White and McGillivray (1992) " aid the public sector and crowding in " in iss working paper No . 126 . [The hague:ISS], : 8-11

31. William B . Quandt . Peace Process : American Diplomacy And The Arab – Israeli Conflict Since 1967 . Copyright c 1993 . Washington, D . C 20036 :410 .

32. World Bank . 1994, " The West Bank & Gaza : The Next Two Years And Beyond " , The World Bank , Washington , D . C :15 – 18 .

33. World Bank 1993. Developing The Occupied Territories : An investment In Peace , W.B. Washington, D.C.

## ثانيا: المراجع العربية

1. وثيقة الاتفاقية المعتمدة ، 1994، "اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا"، منظمة التحرير الفلسطينية . إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي 13 سبتمبر 1993 – اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقها – 4 مايو 1994 .
2. إسماعيل صبري مقلد، 1991، " العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات "، المكتبة الأكاديمية: ص . ص . 471 – 480 .
3. البنك الدولي، سبتمبر 2007، "تقارير المتابعة الدورية لإدارة المساعدات الدولية" اللجنة المؤقتة لتنسيق المساعدات.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000، 2005، 2012) ، "ملحق الاقتصاد الفلسطيني" ، التقرير السنوي، صندوق النقد العربي – الإمارات – أبوظبي.
5. جورج تايمانز، 1997، تعريب : صقر احمد صقر، " تاريخ النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720 – 1980 " – المكتبة الأكاديمية:ص . ص . 653 – 655 .
6. روجرز أ . هورنستين ، يوليو 1977، " التمويل المشترك للمشروعات : البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية " , الأهرام الاقتصادي: ص . ص . 93 – 100 .
7. سمير عبد الله ، 1995، " تقييم ومراجعة مسيرة إعادة الإعمار والتنمية منذ انطلاقة فترة الحكم الذاتي " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين " من 7 إلى 9 نوفمبر 1995 – القاهرة . مؤسسة التعاون – جنيف – بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة: ص . ص . 245 – 257 .

8. عبله محمد الخواجة (أكتوبر 1988)، "العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من 1974–1985"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
9. فتحي خليفة علي خليفة، 1995، "برامج صندوق النقد الدولي وللإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية"، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة ، سوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع، العدد الأول.
10. فضل النقيب، 2003، "مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس.، فلسطين، رام الله.
11. كونستانتين ميكالوبولس(يونيو 1987)، "طبيعة دعم البنك الدولي لجهود الإصلاح في البلدان الأعضاء واستعراض لخبرته" . – مجلة التمويل والتنمية، العدد الثاني، الجزء 24: ص. 7.
12. لبنى عبد الحميد ، عبد الله شحاتة 1998، " المعونات الاقتصادية : نظرة عامة . " قضايا التنمية " مصر ما بعد المعونات : نحو مزيد من الاعتماد على الذات " مركز دراسات وبحوث الدول النامية " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1998 : ص . 62 .
13. مالكوم جبلز واخرون، 1998، " اقتصاديات التنمية " ، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، مراجعة محمد إبراهيم منصور ، وتقديم سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ ، الرياض ,ص . ص . 589 – 607 .
14. محبوب الحق (أغسطس 1978)، " الاهتمامات المتغيرة لسياسات البنك الدولي الخاصة بالإقراض " ، الأهرام الاقتصادي، عدد 33 : ص . ص . 23 – 29 .
15. محسن خان (مارس 1986)، "السياسات الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات"، مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، الجزء 23: ص 30 — 32.
16. محمد جاد (يناير 1997)، " المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية "، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد 127: ص.ص. 104 – 105 .
17. نواف محمود أبوشمالة، 2009، "ورقة معلومات حول المساعدات الدولية والعربية (الرسمية والشعبية) المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

18. نواف محمود أبوشمالة، 2006، "انعكاسات الفصل الإسرائيلي الأحادي الجانب على الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي"، تقرير اتجاهات اقتصادية استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، ص.ص. 131–165 .

19. نواف محمود أبوشمالة، 2012، "انعكاسات سياسات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشراته الاقتصادية والاجتماعية" ، دراسة مقدمة إلى أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي – جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة، القاهرة – ص.11 .

# الملاحق الإحصائية

**ملحق احصائي (1) اختبار نموذج جريفن**

| Regression Statistics | |
|---|---|
| Multiple R | 0.76574 |
| R Square | 0.586358 |
| Adjusted R Square | 0.562026 |
| Standard Error | 3.44326 |
| Observations | 19 |

ANOVA

| | Df | SS | MS | F | Significance F |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 1 | 285.7112 | 285.7112 | 24.09837 | 0.000133 |
| Residual | 17 | 201.5527 | 11.85604 | | |
| Total | 18 | 487.2639 | | | |

| | Coefficients | Standard Error | t Stat | P-value | Lower 95% | Upper 95% | Lower 95.0% | Upper 95.0% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Intercept | 14.24238 | 2.447694 | 5.818694 | 2.05E-05 | 9.0782 | 19.40657 | 9.0782 | 19.40657 |
| ODA/GDP | 0.445199 | 0.09069 | 4.909009 | 0.000133 | 0.25386 | 0.636539 | 0.25386 | 0.636539 |

**ملحق احصائي 2 .**

Exp/import stationary test
Null Hypothesis: EXPORTS_IMPORTS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.572316 | 0.4755 |
| Test critical values: | 1% level | -3.857386 | |
| | 5% level | -3.040391 | |
| | 10% level | -2.660551 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPORTS_IMPORTS)
Method: Least Squares
Date: 06/19/14 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1995 2012

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EXPORTS_IMPORTS(-1) | -0.269943 | 0.171685 | -1.572316 | 0.1354 |
| C | 6.496401 | 4.193947 | 1.548994 | 0.1409 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.133832 | Mean dependent var | 0.021243 |
| Adjusted R-squared | 0.079697 | S.D. dependent var | 3.508526 |
| S.E. of regression | 3.365814 | Akaike info criterion | 5.369656 |
| Sum squared resid | 181.2593 | Schwarz criterion | 5.468586 |
| Log likelihood | -46.32691 | Hannan-Quinn criter. | 5.383297 |
| F-statistic | 2.472176 | Durbin-Watson stat | 1.731186 |
| Prob(F-statistic) | 0.135441 | | |

**ملحق احصائي 3**

ODA/GDP test

Null Hypothesis: ODA_GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.096866 | 0.2479 |
| Test critical values: | 1% level | -3.886751 | |
| | 5% level | -3.052169 | |
| | 10% level | -2.666593 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ODA_GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/19/14 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1996 2012
Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| ODA_GDP(-1) | -0.299693 | 0.142924 | -2.096866 | 0.0546 |
| D(ODA_GDP(-1)) | 0.486001 | 0.232854 | 2.087146 | 0.0556 |
| C | 7.890006 | 3.941433 | 2.001812 | 0.0651 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.333068 | Mean dependent var | 0.208903 |
| Adjusted R-squared | 0.237792 | S.D. dependent var | 5.742098 |
| S.E. of regression | 5.013110 | Akaike info criterion | 6.220775 |
| Sum squared resid | 351.8379 | Schwarz criterion | 6.367813 |
| Log likelihood | -49.87659 | Hannan-Quinn criter. | 6.235391 |
| F-statistic | 3.495827 | Durbin-Watson stat | 1.968840 |
| Prob(F-statistic) | 0.058691 | | |

**ملحق احصائي 4**

Regression

Dependent Variable: EXPORTS_IMPORTS
Method: Least Squares
Date: 06/19/14 Time: 10:15
Sample: 1994 2012
Included observations: 19

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| ODA_GDP | -0.341460 | 0.095231 | -3.585610 | 0.0023 |
| C | 32.84206 | 2.570240 | 12.77782 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.430612 | Mean dependent var | 24.11931 |
| Adjusted R-squared | 0.397118 | S.D. dependent var | 4.656615 |
| S.E. of regression | 3.615650 | Akaike info criterion | 5.507721 |
| Sum squared resid | 222.2397 | Schwarz criterion | 5.607136 |
| Log likelihood | -50.32335 | Hannan-Quinn criter. | 5.524546 |
| F-statistic | 12.85660 | Durbin-Watson stat | 0.982645 |
| Prob(F-statistic) | 0.002279 | | |

**ملحق احصائي 5**

Residual stationarity

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.296735 | 0.1833 |
| Test critical values: | 1% level | -3.857386 | |
| | 5% level | -3.040391 | |
| | 10% level | -2.660551 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/19/14 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1995 2012
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RESID01(-1) | -0.493605 | 0.214916 | -2.296735 | 0.0355 |
| C | 0.066158 | 0.754994 | 0.087627 | 0.9313 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.247943 | Mean dependent var | 0.074936 |
| Adjusted R-squared | 0.200940 | S.D. dependent var | 3.583308 |
| S.E. of regression | 3.203125 | Akaike info criterion | 5.270570 |
| Sum squared resid | 164.1602 | Schwarz criterion | 5.369500 |
| Log likelihood | -45.43513 | Hannan-Quinn criter. | 5.284211 |
| F-statistic | 5.274993 | Durbin-Watson stat | 1.542873 |

| | |
|---|---|
| Prob(F-statistic) | 0.035472 |